

التحديث السياسي والاقتصادي

في البحرين "١٩٧١ - ١٩٨١"

بقلم: الدكتور عماد جاسم حسن

تسعى العديد من دول العالم في التخطيط لبناء مؤسسات حديثة للنهوض بواقع حياتها وتقديم أفضل الخدمات لمواطنيها. ولذا أخذت أغلب الدول العربية تسير بسياسة الاقتباس من تجارب الدول المتقدمة التي تطورت في كثير من مجالات الحياة المختلفة. وأصبحت تسير بخطى سريعة في ذلك الاتجاه من أجل تحديث دولها.

وتعد البحرين واحدة من الدول التي لجأت إلى اتباع سياسة تحديثية هدفت من خلالها تطوير البلاد بمجالاتها المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الارتقاء بواقعها الصحي والتعليمي، بشكل فاقت فيه الكثير من دول المنطقة، وجاء ذلك الأمر ضمن خطط مدروسة وسياسية مرسومة سعت لتطبيقها وتنفيذها، الأمر الذي سيتضح من خلال هذا البحث الذي يتناول التحديث السياسي والاقتصادي في البحرين خلال المدة من ١٩٧١ - ١٩٨١ م.

والواقع أن اختيار هذه المدة قد جاء بسبب أهميتها في تاريخ البحرين المعاصر لكونها أرست الأسس القوية والقواعد المتينة للدولة الحديثة في البحرين، إذ أن عام ١٩٧١ يعد عام استقلال البلاد وخروجها من الهيمنة البريطانية التي سيطرت عليها أكثر من قرن ونصف من الزمان، وبالتالي فإنها كانت مقيدة بسياسة تلك الدولة ولا تستطيع النهوض بواقعها إلا في حدود ضيقة جداً، ولكنها بعد الاستقلال أصبحت حرة في اتخاذ إجراءاتها والقيام بدراسات من أجل تنمية البلاد وتحديثها وفق الأنماط العالمية الحديثة. أما بالنسبة إلى توقف البحث في عام ١٩٨١ م فهو نتيجة لانضمام البحرين إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي والذي تشكل في ذلك العام ودخولها في منظومة دولية أصبحت تتخذ القرارات فيها بشكل جماعي

ليس فيها يخص الجانب السياسي بل تعداه إلى المجالات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية، ويعد هذا الأمر بداية مرحلة جديدة في تاريخ البحرين المعاصر، ولهذا توقف عندها البحث.

تناول البحث السياسة التحديثية في المجال السياسي أولاً والتي تطرق من خلالها إلى ما حصل في البحرين من تطورات سياسية على الصعيد الداخلي والخارجي. كإقرار الدستور والتجربة البرلمانية التي بالرغم من قصر عمرها إلا أنها أثبتت إتباع البحرين لنمط جديد في الجانب السياسي بهدف بث الروح الديمقراطية في البلاد. ثم تناول البحث سياسة التحديث الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة البحرينية إجراءات متعددة هدفت من ورائها إلى استحداث قطاعات ومؤسسات اقتصادية واستثمارية وإيجاد معامل ومصانع بهدف التنوع بمصادر الدخل دون الاقتصار على مورد واحد.

مفهوم التحديث وبداياته في البحرين

التحديث في اتجاهه التاريخي يعني تتبع السيرة الزمنية التي نتج عنها ظهور أشكال معينة في المجتمعات الحديثة، واكتسب مفهوم التحديث في إطاره العام معنى شبه ثابت، وهو دراسة العمليات التي تستهدف إحداث تغيرات مهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك للخروج بالمجتمع والدولة إلى علاقات إنتاجية جديدة^(١).

والتحديث ظاهرة أوروبية خالصة انتشرت إلى معظم دول العالم، وأظهر القرن العشرون إمكانية كبيرة في استيعاب عمليات تحديث مختلفة على نطاق واسع^(٢). واختلفت النظريات والفلسفات في تفسير قضية التحديث ودوافعه، إلا أنه شبه اتفاق بين مؤرخي التحديث يرى أن القرن العشرين قد استطاع نقل الإنسانية إلى عصر جديد وعلى نحو لم يسبق له مثيل منذ العقود الأولى من القرن العشرين، فكل المظاهر التحديثية هي وليدة القرن العشرين^(٣). ولهذا لا مناص من قيام عمليات التحديث وظهور سياسات حكومية أو غير حكومية تدعو إليه في أي بلد من بلدان العالم ومهما كان مستوى التطور الحضاري فيه،

وهكذا جاءت سياسة التحديث وفق سياق عام أخذ طابع الضرورة التاريخية إلى حد بعيد (٤).

وفي ضوء ذلك، فإن عملية انفتاح المجتمع البحريني تعود إلى ظهور بداية التفاعل مع العالم الخارجي، ولاشك بأن تنامي هذه الظاهرة قد تطلب توفر شخصيات تضطلع بدور هام للانتقال بالدولة والمجتمع إلى حالة أكثر تطوراً في عملية جديدة ترمي إلى خلق ظروف ملائمة لتكون شكل الدولة الحديثة (٥). وقد أسهم النفط من خلال الموارد المتأتية من تصديره في الإسراع بتلك العملية على نحو لا نظير له من قبل (٦).

وتأسيساً على ذلك، فقد نتج عن اكتشاف النفط ظهور عمليات تحديث مختلفة في دول الخليج العربي ومن خلال مدة زمنية قصيرة نسبياً، فالتحول من القبيلة إلى الدولة نقل مجتمع الخليج العربي من حالة الركود إلى حالة الحركة والتغيير، فأحدث ذلك الوضع الانتقالي هزة اجتماعية ونتج عنها ردود أفعال مختلفة في قطاعات متعددة من المجتمع في الخليج العربي (٧).

بدأ التحديث في البحرين وسط بيئة إقليمية سبق لها أن تعاملت معه منذ مدة طويلة، حيث ظهرت فيها الكثير من المحاولات الإصلاحية التي نتج عنها تطور في العديد من المجالات وخاصة في عهد الشيخ حمد بن عيسى بن علي (١٩٢٣ - ١٩٤٢) الذي أرسى دعائم المجتمع المتطور بإدخاله الإصلاحات في مجالات القضاء والإدارة والتعليم والغوص على اللؤلؤ والزراعة والصناعة والأشغال العامة (٨). ففي مجال القضاء - مثلاً - نظم وفقاً للخطاب الذي وجهه إلى ابنه الشيخ سلمان في ٢١ أغسطس ١٩٢٣ مؤكداً: "يكون الترتيب في بلدنا المنامة لإدارة شئون حكومتنا مع محافظتك على المواد الآتية وجريانك عليها ونقضي بين رعايانا، بمقتضى الحق والإنصاف. المادة الأولى هي القضية الشرعية تحال عند الشرع والمادة الثانية قضية العرف تحال عند العرف، والمادة الثالثة وهي مسائل الغواصين تحال

عند عرف الغوص أي (السالفة)، أما المادة الرابعة في المسائل الجنائية يقبض على فاعلها إلى وقت المحكمة وتنفيذ في كل من المواد المذكورة بمقتضى الحكم" (٩).

ويتضح من ذلك أنه أعطى كل مختص سلطة في تخصصه دون حصرها في يد واحدة وهذا ما تحاول الدول الحديثة والأفكار والفلسفات التي تنادي بالحرية والديمقراطية والأفكار الدستورية تطبيقه، الأمر الذي يعبر عن بداية التحديث في البحرين.

وللتدليل على ما حصل في البحرين من أعمال تحديثية، يمكن الاستشهاد بما قاله جورج شامي الذي زار البحرين في الستينات من القرن العشرين حيث قال: "طوال يومين قابلت من خلالهما الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة وزير المالية. ثم الشيخ عيسى بن سلمان حاكم البحرين لمست الاستعدادات الطيبة التي تكمن في برد هؤلاء المسؤولين الذين يحاولون بالقليل الذي يملكونه تحقيق ما يقارب المعجزات بالنسبة لبلادهم. يطمرون البحر ليتوسعوا، يشقون الطرقات ليتجروا، يشدون الأحزمة ليحسنوا أوضاعهم الاجتماعية، يفتحون بلادهم للتجارة الحرة ليكسبوا لها موارد قد تعينها في البناء، يرسلون أبناءهم في بعثات علمية إلى البلاد العربية وإلى أمريكا وأوروبا ليجاروا العلم والتطور" (١٠).

وهكذا يتضح أن البحرين قد حصلت فيها إجراءات تحديثية مهمة في مجالات متعددة قبل استقلالها، وهنا لا يريد البحث الدخول في تفاصيل ذلك لأن موضوع البحث يبدأ من عام ١٩٧١ ولغرض التعرف على تلك السياسة والتطورات التي حصلت من جرائها خلال المدة ١٩٧١ - ١٩٨١م، ينبغي تقسيمها إلى مجالات متعددة ودراسة كل مجال على حده لغرض الوقوف على ما حصل فيه من تطور ونقله نوعية بالنسبة لدول حديثة الاستقلال والتكوين.

التحديث في المجال السياسي

يعد الجانب السياسي الأساس في النظام التكويني لأي بلد، وإذا أرادت الدولة أن تجعل نفسها متطورة وفق النمط الحديث عليها أن تبدأ بالجانب السياسي، ليمتد بعد ذلك التطور إلى الجوانب الأخرى، ففي البحرين يلاحظ أنها شهدت سياسة تحديثية في ذلك الجانب قبل استقلالها، إذ حاولت البحرين العمل على إيجاد نظام إداري دقيق التنظيم، يكاد يشابه إلى حد بعيد تنظيمات الدول الحديثة التي سبقت الدول العربية في تطور مؤسساتها السياسية.

وفي ضوء ذلك، فقد صدر في البحرين في التاسع عشر من يناير ١٩٧٠ ثلاثة مراسيم خاصة بإعادة تنظيم الجهاز الإداري للدولة ليتماشى مع ما تتطلبه البلاد من تنظيم لغرض مسايرة التطور الذي حصل في الإمارة، وقد نص المرسوم الأول على إنشاء مجلس الدولة ليحل محل المجلس الإداري الذي تشكل في عام ١٩٥٦^(١١). وأنيط بالمجلس الجديد مزاولة اختصاصات السلطة التنفيذية، ويعد الجهاز الإداري الأعلى الذي يتولى إدارة شؤون البلاد في مختلف المجالات الداخلية والخارجية، ويتألف ذلك المجلس من رئيس واثني عشر عضوا يتم تعيينهم من قبل الشيخ خليفة بن سلمان أو رئيس للمجلس^(١٢).

أما بالنسبة للمرسومين الثاني والثالث فقد تناولوا تنظيم الدوائر الحكومية والتي حددت بإحدى عشرة دائرة فقط هي (الدفاع، العلاقات الخارجية، المالية والاقتصاد، الأمن العام، العدل، الخدمات، العلاقات الاجتماعية، البلدية والزراعة، المعلومات، والتربية، والصحة). وتضمنت صلاحيات هذا المجلس تنظيم المسائل المالية والاقتصادية والثقافية والصحية، وتنفيذ الخطط الداخلية ورسم السياسة الخارجية للبلاد^(١٣). فضلا عن ذلك، فإنه يعمل على توجيه وتنسيق عمل أقسام الحكومة والوكالات وإصدار القرارات ومتابعة تنفيذها وكذلك اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم والأنظمة وإعداد الميزانية العامة للدولة. ويعمل هذا المجلس أيضا على تهيئة خطط التطور الاقتصادي والاجتماعي^(١٤).

ويبدو أن هذا المجلس يختلف عن المجلس القديم اختلافا كبيرا نتيجة للصلاحيات الواسعة التي أعطيت له بالإضافة إلى تعدد دوائره، فضلا عن ذلك فقد أصبح الجهاز الحكومي يشبه إلى حد كبير كثيرا من أنظمة الدول المتقدمة وأصبحت رئاساته ودوائره بيد المسؤولين البحرينيين فقط ولم يعد للمستشارين البريطانيين رئاسة أي دائرة من دوائره (١٥). وبذلك يمكن القول، أن تشكيل مجلس الدولة في البحرين يعد الخطوة الأولى في التحديث السياسي والذي كان يتزامن مع تطور آخر حصل فيها نظمت أمورها بموجبة بشكل أفضل مما كان عليه وهو حصولها علي الاستقلال.

بعد إعلان البحرين استقلالها في ١٤ أغسطس ١٩٧١، صدر في اليوم التالي مرسوم أميري بشأن التنظيم الجديد للدولة تغيير بموجبة اسمها من إمارة إلى دولة. وأصبح اللقب الرسمي لحاكمها أميراً بدلاً من حاكم، كما تغير اسم مجلس الدولة إلى مجلس الوزراء وتسمية الدوائر الحكومية الإحدى عشرة باسم الوزارات وأصبح أعضاء المجلس الإداري يسمون وزراء حسب المرسوم الأميري الجديد (١٦).

ولعل الانفتاح على العالم الخارجي كان من أهم التطورات السياسية التي اتبعتها الحكومة البحرينية ضمن سياستها التحديثية، وذلك بإقامة علاقات سياسية، واقتصادية وثقافية مع أغلب بلدان العالم وفقاً لمبادئ سياستها الخارجية التي أعلن عنها بعد الاستقلال (١٧). ولذا فإنها بادرت إلى الانضمام إلى جامعة الدول العربية في الحادي عشر من سبتمبر ١٩٧١م، وإلى منظمة الأمم المتحدة في ٢١ سبتمبر من العام نفسه (١٨). كما استطاعت السياسة الخارجية البحرينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية أن تحدد إطاراً عاماً لها من خلال اتجاهاتها التحديثية في هذا المجال وأبرزها (١٩):

١- ممارسة الدبلوماسية الجماعية أو دبلوماسية المؤتمرات والمنظمات الدولية.

٢- تدعيم العلاقات بين البحرين والدول في العالم العربي والعالم.

٣- الوقوف إلى جانب القضايا العربية في المجالات الدولية وبخاصة القضية الفلسطينية.

- ٤ - العمل على المحافظة على سلام وأمن واستقرار منطقة الخليج العربي.
- ٥ - العمل على تنسيق وتنظيم التعاون الاقتصادي والتجاري والفني والمهني مع دول المنطقة بما يضمن تطوير المنطقة اقتصاديا.

وتكشف التوجهات آنفة الذكر توسع دائرة الاهتمام الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية للبحرين، إذ أصبح لديها تمثيل دبلوماسي وسفارات في العديد من البلاد العربية والأجنبية، وأصبحت تشارك في المؤتمرات والمنظمات الدولية وتطرح رأيها فيما يخص القضايا التي لا تمم البحرين والعرب فقط وإنما العالم.

ومن المظاهر الأخرى للسياسة التحديثية للبحرين أنها لم تعد غافلة عن حقوقها. إذ أنها أخذت تعمل على تنظيم علاقاتها مع دول العالم على أساس التكافؤ بين دولتين، وبعد الاستقلال مباشرة عملت على تنظيم علاقاتها مع بريطانيا الدولة التي كانت تدير شؤون البحرين الخارجية قبل الاستقلال بل إنها صاحبة النفوذ فيها، فقد نظمت العلاقة معها من خلال اتفاقية وقعت بين الطرفين أنهت بموجبها الالتزامات البحرينية تجاه بريطانيا (٢٠).

فضلا عن ذلك، تنظيم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية الدولة صاحبة النفوذ في منطقة الخليج العربي خاصة بعد الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١. إذ عملت البحرين على تأجير قاعدة الجفير لها بموجب الاتفاقية التي وقعت بين الطرفين في ٢٣ نوفمبر ١٩٧١ (٢١).

ويبدو أن البحرين استفادت من تلك الخطوة بتوفير بعض الأموال التي تحتاجها البلاد في سياستها التحديثية، كما يمكن النظر إليها بأنها محاولة ترمي من خلالها إلى ضمان أمنها واستقرارها من التهديدات الخارجية خاصة وأنها دولة حديثة الاستقلال. وفي المجال الداخلي، اهتمت الحكومة بتطوير العملية السياسية وفق النمط الحديث. وخلال الاحتفال بمناسبة العيد الوطني للبلاد، أعلن الشيخ عيسى بن سلمان بيانا في

السادس عشر من ديسمبر ١٩٧١، أكد فيه على اتخاذ الخطوات الضرورية لوضع مشروع دستور حديث متطور لبلاده يكفل تطبيق المبادئ الديمقراطية السلمية، حيث قال: "إيماننا منا بضرورة وجود تنظيم سياسي للبحرين يحفظ لها كيائها وبقائها كدولة حديثة متطورة، وحيث أن من ضرورات التنظيم السياسي للدولة هو وضع دستور حديث يحفظ لمجتمعنا وحدته وتماسكه ويوفر لأفراد شعبنا حرياته الأساسية من تعليم وعمل وضمن اجتماعي وصحي وإبداء الرأي والمساهمة في تسيير شئون بلاده في نطاق من الشرعية والدستورية" (٢٢).

وتنفيذا لهذا البيان، أعلن أمير البحرين في ٢٠ يناير ١٩٧٢م مرسوما نص على إنشاء المجلس التأسيسي الخاص بإعداد الدستور، كما صدر مرسوم آخر بشأن أحكام الانتخاب للمجلس التأسيسي (٢٣). والواقع أن الخطوة الأولى لتأسيس الحياة البرلمانية في البحرين أنجزت عندما انتخب البحرينيون مرشحهم للمجلس التأسيسي في الأول من ديسمبر ١٩٧٢، وضم ذلك المجلس ٤٤ عضوا نصفهم بالافتراع والباقي تم تعيين عشرة منهم والآخرين هم الوزراء وعددهم اثنا عشر ووزيرا، واشترك في تلك الانتخابات ما يقارب ثلاثين ألف ناخب، وأصبح إبراهيم العريض رئيسا للمجلس وعبد العزيز الشمال نائباً له. وفي يوم ١٦ ديسمبر افتتح الشيخ عيسى بن سلمان المجلس التأسيسي وسط تظاهرات شعبية مؤيدة لتلك الخطوة، وتم الاتفاق على أن تكون في الأسبوع جلستان الأولى يوم السبت والثانية يوم الثلاثاء (٢٤).

ويبدو أن المهمة الأساسية للمجلس هي إعداد الدستور، وبعد اجتماعات متكررة دامت ستة أشهر تم إعداد مسودة الدستور التي نوقشت بشكل نهائي في ٢ يونيو ١٩٧٣. وتكونت من ١٠٨ مواد. وفي اليوم نفسه تسلم أمير البحرين أول دستور لبلاده معلقا على ذلك بقوله: "يجب أن نجعل بلادنا دولة حديثة تساهم مع بلدان العالم الأخرى لما فيه مصلحة الإنسانية" (٢٥).

وبذلك فقد صدر دستور دولة البحرين الحديث الذي أشار في ديباجته إلى " الرغبة في إرساء الحكم في البلاد على أسس قوية من الديمقراطية والعدل، وفي ظل نظام دستوري برلماني يوطد حكم الشورى. ويتفق مع ظروف البلاد وتراثها العربي الإسلامي " (٢٦).

وقد نص الدستور على أن البحرين دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة وشعبها من الأمة العربية وإقليمها جزء من الوطن العربي الكبير ولا يجوز التنازل عن سيادتها أو التخلي عن شيء من إقليمها. كما بين أن حكم البحرين وراثي ويكون انتقاله إلى الابن الأكبر، ونصت المادة الثانية أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ولغتها الرسمية هي اللغة العربية (٢٧). وأكدت المادة السادسة صيانة الدولة للتراث العربي الإسلامي ومساهمتها في ركب الحضارة الإنسانية وتحقيق آمال الأمة العربية في الوحدة والتقدم. وجاء في المادة التاسعة أن الملكية ورأس المال والعمل وفقاً لمبدأ العدالة الإسلامية مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي والثروة الوطنية وهي جميعها حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون، وأكدت المادة العاشرة على أن الاقتصاد الوطني أساس العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص.

كما ضمن الدستور حرية الضمير المطلقة، وتكفل الدولة حرمة دور العبادة وحرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية طبقاً للعادات المرعية في البلد، كما تضمن الدستور حرية الرأي والبحث العلمي وحق التعبير عن الرأي وحرية الصحافة والطباعة والمراسلات البريدية والبرقية والهاتفية وحرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية، ويقوم النظام الدستوري البحريني على أساس فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور (٢٨).

وتنفيذاً لذلك، انبثقت أول عملية ديمقراطية في البحرين خلال عهدها الجديد. إذ جرت الانتخابات البرلمانية في السابع من ديسمبر ١٩٧٣م وشارك فيها ثمانون ألف ناخب لانتخاب ثلاثين عضواً للبرلمان، وكان عدد المرشحين ١١٤ مرشحاً. وجرت الانتخابات

بشكل ناجح، وظهرت النتائج في اليوم التالي والتي أثبتت نجاحا للمرشحين في مختلف شرائح المجتمع البحريني، وأصبح حسن الجشي رئيسا للمجلس وخليفة أحمد آل بن علي نائبا له وعبد الله المدني أمينا لسر المجلس^(٢٩). وقد أكد الجشي في كلمته التي ألقاها بعد انتخابه رئيسا للمجلس على "أن لا يفسح المجال للحساسيات والبغضاء والكراهية ونحن ننتقل من أفقية الماضي إلى رحاب المستقبل وليكن شعارنا أجمل الأيام هي التي لم نعشها بعد"^(٣٠).

وهكذا يلاحظ أن وجود المجلس الوطني البحريني قد أثبت عدم وجود الانقسام داخل المجتمع بل انصهاره في بوتقة وطنية واحدة خالية من كل أشكال العنصرية والطائفية التي حاول الكثير إيقاظها بين الحين والآخر.

وانسجاما مع الأعراف الدستورية، استقالت الحكومة لتشكيل حكومة جديدة في الخامس عشر من ديسمبر من العام نفسه، ضمت أربعة عشر وزيرا برئاسة الشيخ خليفة بن سلمان، وأصبح الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وزيرا للدفاع وإبراهيم حميدان وزيرا للعمل والشئون الاجتماعية وجواد العريض وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء وحسين البحارنة وزير الدولة للشئون القانونية والشيخ خالد بن محمد آل خليفة وزيرا للعدل ومحمد العلوي وزيرا للاقتصاد والمالية والشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة وزيرا للبلديات والزراعة وطارق عبد الرحمن المؤيد وزيرا للإعلام، فيما أصبح الشيخ عبد العزيز بن محمد آل خليفة وزيرا للتربية وعلي فخرو وزيرا للصحة والشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزيرا للخارجية ويوسف الشيراوي وزير التنمية والخدمات والشيخ محمد بن خليفة آل خليفه وزيرا للداخلية^(٣١). وفي السادس عشر من ديسمبر ١٩٧٣، افتتح الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أول مجلس وطني للبلاد وأكد في كلمته التي ألقاها بتلك المناسبة "على رغبة بلاده في أن تكون عضوا في الأسرة الدولية وترسيخ علاقات الأخوة وتوثيق التعاون بينها وبين شقيقاتها العربيات انطلاقا من وحدة الهدف ووحدة المصير"^(٣٢).

وبالرغم من ذلك فإن تلك التجربة الناجحة ما كان لها أن تستمر في ذلك الوقت إذ أدت مجموعة من الأسباب^(٣٣) إلى إيقافها في عام ١٩٧٥ ريثما يتم التخلص من تلك الأسباب لتعود الحياة البرلمانية بشكل سليم إلى البحرين.

ويبدو أن السبب الرئيسي لتوقف البرلمان عن عمل هو الانقسامات التي حصلت داخله في الوقت الذي لم تكن البلاد في حاجة لمثل ذلك الانقسام خاصة وأنها دولة حديثة النشأة والاستقلال^(٣٤). وبالتالي فإن على الجميع الوقوف صفا واحدا من أجل بناء الدولة الحديثة بعد الاستقلال، ولذا فضلت الحكومة أن تعيش مشاكل الشعب بشكل مباشر دون الحاجة إلى الوسيط الذي كان يمثل البرلمان.

ونتيجة لتلك التطورات استقالت الحكومة لتشكيل حكومة وحدة جديدة زاد فيها عدد الوزراء ليصبح ستة عشر وزيرا في الحكومة التي شكلها الشيخ خليفة بن سلمان في ٢٥ أغسطس ١٩٧٥. وهدف التغيير الجديد كان تنسيق إدارة الشؤون الاقتصادية ومعالجة مشكلات البحرين الرئيسية الخاصة بالإسكان والتضخم. والوزارتان الجديدتان هما الإسكان التي أسندت إلى الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة والثانية وزارة الأشغال العامة والكهرباء والتي أصبح ماجد الجشي وزيرا لها^(٣٥).

أما ما يخص المجال الخارجي، فيبدو أن دخول البحرين في عدد من المؤسسات الإقليمية والتي بعضها ضم دول الخليج يعد مظهرا من مظاهر التحديث السياسي الذي أخذت به البحرين^(٣٦). وإن أبرز خطوة في هذا الاتجاه هي انضمامها لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، وكان هذا الانضمام نتيجة حتمية لعمليات التحديث التي دأبت عليها دول الخليج العربي في تطور علاقاتها الخارجية. وبصرف النظر عن الأسباب التي أدت إلى تكوين ذلك المجلس. إلا أنه يمكن القول بأنه جاء لمعالجة مجموعة من المشكلات التي عانت منها منطقة الخليج العربي، وقد عبرت البحرين عن فرحتها بقيام هذا المجلس، إذ أشاد الشيخ

عيسى بن سلمان بتلك الخطوة قائلا: "لعل ما أنجز من خطوات على طريق التكامل والتنسيق الخليجي كان حصيلة لحتمية انبثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربي بما يمثله من نقله حضارية كبيرة لها أبعادها المختلفة بين الدول المشاركة فيه والتي تربطها وشائج قوية وعلاقات وثيقة ماثلة على مر الأجيال. ويتوج تجربتها التكاملية الرائدة تعميقا وتأصيلا لتلك الروابط والارتقاء فيها إلى أسمى الغايات التي تحقق آماني شعوبنا وتضعها على عتبة تاريخ جديد من القوة والتقدم ليكون بمثابة التيار المتدفق من الماضي الذي يصب في الحاضر ويعمل للمستقبل ويمتد نبعه الفياض إلى وطنه العربي وأمتة الإسلامية والبشرية بأسرها^(٣٧).

ويتضح من ذلك مدى اهتمام البحرين بالتقدم الحضاري للمنطقة والتأكيد على أهمية التجمع في مؤسسات إقليمية تستطيع النهوض ببلدان الخليج العربي ليس في المجال السياسي فحسب بل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذا ما هدفت إليه البحرين في سياستها التحديثية وفق النمط الشمولي دون الاقتصار على مجال واحد.

التحديث في المجال الاقتصادي

عندما أعلنت البحرين استقلالها كانت في وضع متميز إلى حد ما عن أوضاع سائر الإمارات النفطية الأخرى، فاقتصادها أكثر توازنا نتيجة لعدم توفر النفط بالكميات المتوفرة في الكويت وقطر وأبو ظبي لذلك (أي لفقرها النسبي للنفط)، اتجه المسئولون في السير بهدف تنويع الاقتصاد وذلك عن طريق جعل البحرين مركزا للخدمات على نطاق منطقة الخليج العربي وبخاصة الخدمات التي تتعلق بصناعة النفط، انطلاقا من التقدم الذي أحرزته على جاراتها في مجال الخدمات المصرفية وفي مجال المواصلات والتعليم والتجارة^(٣٨). ويبدو أن قلة الإنتاج النفطي في البحرين لا تعني توقفها عن تصديره بل استمرارها في الإنتاج والتصدير ولكن في تناقص مستمر، والجدول الآتي يبين ذلك.

السنة	إنتاج النفط	السعر
١٩٧٣	٦٨,٠٠٠	٧٤,٠٠٠,٠٠٠
١٩٧٤	٦٧,٠٠٠	٢٦٢,٠٠٠,٠٠٠
١٩٧٥	٦٣,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠
١٩٧٦	٥٨,٠٠٠	٣٩٥,٠٠٠,٠٠٠
١٩٧٧	٥٨,٠٠٠	٤٣٧,٠٠٠,٠٠٠
١٩٧٨	٥٥,٠٠٠	٤٩٥,٠٠٠,٠٠٠
١٩٧٩	٥٠,٠٠٠	٥٢٠,٠٠٠,٠٠٠

جدول رقم (١) إنتاج النفط وإيراداته في البحرين للأعوام ١٩٧٣ - ٧٩١٩ (٣٩)

ويتضح من الجدول أن هناك تناقصا في إنتاج النفط البحريني خلال السنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٩. إلا أن إيراداتها كانت في تزايد وتساعد مستمر ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية نتيجة الطلب المستمر على النفط واتساع نشاط الصناعات والمؤسسات الصناعية في دول العالم المختلفة، وقد كانت لتلك الزيادات في الموارد أثرا واضحا في تبني الحكومة البحرينية سياسة تحديثية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبالرغم من قلة الإنتاج النفطي فيها إلا أن البحرين امتلكت أكبر المصافي النفطية في المنطقة آنذاك، إذ تساهم تلك المصافي في تصفية النفط القادم من المملكة العربية السعودية (٤٠). كما عملت البحرين على تأسيس شركة نفط البحرين في عام ١٩٧٦ برأسمال قدره مائة مليون دينار وتكون الشركة مملوكة للدولة بالكامل ويكون لها حرية التصرف بجميع شئونها، وأن الهدف من إنشاء هذه الشركة العمل بصناعة النفط في داخل البحرين وخارجها ويشمل ذلك البحث والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي وغيرها من الموارد الهيدروكربونية وكذلك إنتاج وتصفية وتنقية وتصنيع ونقل وتخزين المواد المذكورة وأي من منتجاتها المكررة والاتجار بتلك المواد ومنتجاتها ومستحضراتها وتسويقها وتوزيعها وبيعها وتصديرها ويكون

مقر الشركة مدينة المنامة وتكون لها فروع ومكاتب وتسهيلات في داخل البلاد وخارجها (٤١).

ونتيجة لتناقص الإنتاج النفطي فيها، ووفقا لسياسة التحديث التي دأبت عليها البحرين. أخذت الحكومة بالتفكير منذ عام ١٩٨٠ بالتقريب عن النفط دون الحاجة لاستئجار شركات أجنبية في المناطق المفتوحة (٤٢) وهي الأراضي المغمورة في الجهات الشرقية وتمثل في فشت العظم، والشمالية وتشمل فشت الجارم (اليارم)، والمنطقة الغربية البحرية التي تمتد إلى الحدود مع المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى الأراضي التي تقع خارج حدود حقل البحرين (٤٢).

ويتضح من ذلك أن البحرين بدأت تعمل من أجل تطوير قدراتها الذاتية بدلا من الاعتماد على الخارج أو الدول الأجنبية والتي تهدر بسببها أموال ومبالغ طائلة لقاء عمل تلك الشركات وبالتالي فإنها عملت على توفير تلك الأموال للاستثمار الأمثل وفق السياسة التحديثية التي خططت لها وعملت على تنفيذها. ويبدو أن البحرين أخذت تسعى إلى تنظيم عملية استثمار الثروات الطبيعية وخاصة النفط، إذ صدر في الثالث من نوفمبر ١٩٨٠ مرسوم بإنشاء المجلس الأعلى للنفط الذي يهدف إلى وضع السياسة النفطية العامة بما يضمن المحافظة على الثروة النفطية في البلاد وإيجاد البدائل لها، وكذلك الإشراف على ما ينشأ من مؤسسات نفطية وتنمية الصناعات المرتبطة بالنفط بما يكفل ضمان الاستثمار الأفضل للثروة النفطية وتحقيق أكبر عائد منها (٤٣) ويختص المجلس بما يلي:

١- إجراء الدراسات والأبحاث عن الوسائل التي تكفل إطالة عمر الاحتياطي من النفط والغاز الطبيعي وكافة مصادر الطاقة.

٢- تطوير الأجهزة الفنية والبشرية في مجال الطاقة في البحرين.

والواقع أن سياسة التحديث الاقتصادي لم تقتصر على الاهتمام بالنفط بل إنما امتدت إلى جوانب اقتصادية أخرى. عندما أقدمت الحكومة البحرينية على استحداث مشاريع

تهدف من ورائها إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية، ومنها إنشاء مصهر الألمنيوم الذي يستخدم الغاز الطبيعي في تشغيل طاقته^(٤٤). فضلا عن ذلك، فقد قامت صناعات مكملتها منها كابلات الألمنيوم، سحب الألمونيوم وكذلك درفلة الألمنيوم أي تحويله إلى صفائح ورقائق تستخدم في الصناعات الأخرى، ويمكن الحصول عند البدء في تصنيعها على عائدات عالية نتيجة التصدير. كذلك القيام بإنشاء مشروع استخدام السوائل من الغاز المصاحب للنفط أثناء عملية الإنتاج، ولهذا المشروع فائدة اقتصادية أخرى، إذ أن الكميات المتبقية من هذا الغاز - بعد تصديره - تستغل في تسيير مشاريع توليد الطاقة الكهربائية^(٤٥).

وفي السياق ذاته، أخذت البحرين تعمل لإيجاد مصادر أخرى لدخلها بدلا من الاعتماد على النفط. إذ بدأ التخطيط لإنجاز مشروع الحوض الجاف الذي اشتركت فيه إلى جانب البحرين كل من المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات والعراق وليبيا^(٤٦). ويعد هذا المشروع الذي بدأ العمل به في العشرين من ديسمبر ١٩٧٤ م واحدا من المشاريع الاقتصادية المهمة التي عملت على تطوير بعض جوانب الاقتصاد البحري، ويهدف المشروع إلى إصلاح وبناء وتطوير صناعة السفن^(٤٧)، وكذلك تدريب جيل من مواطني الدول الأعضاء في المشروع على سائر أعمال ومتطلبات صيانة من مواطني الدول الأعضاء في المشروع على سائر أعمال ومتطلبات صيانة وإصلاح الناقلات وصناعتها^(٤٨). وحدد رأس مال المشروع بمائة مليون دولار ثم رفع إلى ثلاثمائة مليون دولار^(٤٩).

والواقع أن اختيار البحرين لإقامة هذا المشروع جاء لاعتبارات فنية واقتصادية تتعلق بملاءمة الأرض وقاع البحر والموقع القريب من منطقة مليئة بالناقلات بالإضافة إلى توافر مرافق الخدمات والمياه والمناطق السكنية^(٥٠).

ومن الجدير بالذكر، أن الحكومة البحرينية تعاقدت مع شركة لزناف (Lezenaf) البرتغالية على تنفيذه وإدارته، وتعد هذه الشركة من كبريات شركات إصلاح وصيانة جميع أنواع السفن في العالم^(٥١).

وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٧٥ م دشّن أمير البحرين في مدينة الحد الحوض الجاف حيث أرسى الشيخ عيسى بن سلمان حجر الأساس للحوض^(٥٢)، الذي ألحق به رصيفان يحتويان على أربعة مراس لإصلاح السفن وهي عائمة إضافة إلى وجود رصيف لتفريغ السلع والمواد القادمة إلى البحرين^(٥٣). كما أنه أخذ يستوعب ناقلات النفط التي تصل حمولتها إلى مليون طن^(٥٤).

وإلى جانب الاهتمام بالنفط اهتمت البحرين بالجانب الزراعي، إذ أكد وزير الزراعة حبيب قاسم على البدء بتنفيذ خطة أو سياسة زراعية اعتباراً من عام ١٩٧٦ م تتضمن توفير المواد والسلع الغذائية التي تعذر وصولها إلى البلاد، وكذلك زراعة الخضروات، والفواكه بصورة عامة لتوفيرها للمواطنين^(٥٥). وقد بدأ العمل بتنفيذ تلك السياسة وفق محورين، الأول تقديم الدعم والمساعدة للمزارعين كالأسمدة والبذور وآليات مكافحة الآفات الزراعية والإرشاد الزراعي بشكل مجاني أو بأسعار منخفضة. فضلاً عن ذلك المساعدة في إقامة جمعيات تعاونية إنتاجية زراعية. وتضمن المحور الثاني قيام الدولة بزراعة بعض القطع الزراعية بشكل مباشر وتحت إشرافها، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت وزارة الزراعة بوضع دراسات لإقامة مشاريع اقتصادية تستطيع من خلالها سد احتياجات البلاد من المواد الغذائية، منها مشروع الدواجن الذي بلغت تكاليفه اثنا عشر مليون دينار في ثلاث سنوات^(٥٦).

وبذلك يمكن القول، أن البحرين أخذت تعمل باستخدام طرق ووسائل حديثة للنهوض بالجانب الاقتصادي الأمر الذي جعلها بحاجة إلى أموال كافية لتغطية نفقات تلك المشاريع التحديثية وهذا ما دفعها للاهتمام بجانب آخر يكون وموازيا ومصاحباً

لتلك الجوانب وهو الجانب المالي والمصرفي. ويبدو أن تلك العملية بدأتها البحرين بدعم دورها كمركز مالي وتجاري في منطقة الخليج العربي بوصفها أول بلد خليجي أنشأ مصارف ومراكز مالية في المنطقة (٥٧).

خاصة بعد إنشاء مؤسسة نقد البحرين عام ١٩٧٣ التي أصبحت الجهة المسؤولة عن تحديد السياسة النقدية والمالية والإشراف على القطاع المصرفي في البلاد وعمليات التحويل الخارجي (٥٨). يضاف إلى ذلك، تأسيس بنك الخليج الدولي عام ١٩٧٥ م الذي اشتركت فيه دول الخليج العربي، ويقوم البنك بجميع الأعمال والخدمات المصرفية والتجارية لحساب البنوك الوطنية في تلك الدول أو لحساب الغير، أو بالاشتراك معها طبقاً للقوانين والأنظمة والإجراءات المصرفية المرعية في تلك الدول (٥٩).

ونتيجة الاهتمام بالقطاع المصرفي، أصبحت البحرين تضم ثلاثة أنواع من البنوك والمصارف منذ عام ١٩٧٥ م. الأولى تسمى البنوك التجارية ووصل عددها في عام ١٩٧٨ إلى ثمانية عشر مصرفاً وأهم نشاطاتها تقديم الخدمات المصرفية التقليدية كفتح الحسابات الجارية وأخذ ودائع المقيمين في البلاد وإقراض القطاعات الاقتصادية من أجل سد احتياجاتها للقيام بدورها في الاقتصاد المحلي، ومن هذه القطاعات (التجارة، الإنشاءات، الصناعة) (٦٠). والنوع الثاني هي المصارف المسماة بالوحدات المصرفية الخارجية وقد بلغ عددها حتى عام ١٩٧٨ م خمس وثلاثون وحدة، وتقتصر واجباتها على عمليات الصيرفة العالمية وليس لها تأثير مباشر على الوضع المالي المحلي، أما بالنسبة للنوع الثالث فيسمى مكاتب التمثيل التي بلغ عددها ثمانية عشر مكتباً في عام ١٩٧٨ م. ومهمة هذا النوع هي إعطاء المعلومات الاقتصادية إلى المكاتب الرئيسية لهذه المصارف (٦١).

وبذلك يمكن القول. أن هناك تنظيماً وترابطاً بين عمل تلك المؤسسات المصرفية والمالية، وكذلك ترابط بين نشاطاتها الداخلية والخارجية، وهذا ما يؤكد النهج التحديتي للسياسة الاقتصادية البحرينية خلال تلك المدة.

ويبدو أن الاهتمام المتزايد بالقطاع المصرفي دفع مجلس إدارة نقد البحرين في عام ١٩٧٨ إلى إصدار تراخيص باسم المصارف الاستثمارية، والهدف منها هو تنشيط وإدخال معلومات مصرفية عالمية في الأسواق المحلية ومنها ما يسمى بتداول الاستثمار في المنطقة^(٦٢) ونتيجة الخطوات التي سارت عليها البحرين في الجانب الاقتصادي وبخاصة في مجال الاستثمارات أدى ذلك إلى أن يشيد صندوق النقد الدولي في عام ١٩٧٩ بسياسة البحرين الاقتصادية^(٦٣). ومما تجدر الإشارة إليه، أن بعض تلك المصارف والبيوتات المالية المحلية والأجنبية التي انتشرت في البحرين خلال عقد السبعينيات منها^(٦٤):

- ١- بنك البحرين والكويت.
- ٢- البنك العربي المحدود.
- ٣- بنك القاهرة.
- ٤- بنك الخليج المحلي.
- ٥- بنك البحرين الوطني.
- ٦- البنك البريطاني للشرق الأوسط.

وغيرها من البنوك الأخرى التي بفضل وجودها أصبحت البحرين مركزاً للتجارة والاتصالات والأعمال المالية التي لجأت إليها العديد من الدول والمؤسسات للاستثمار فيها^(٦٥).

ومن أجل مواكبة الأنظمة الاقتصادية العالمية، والأخذ بخطوات وأساليب التطور الذي تحقق فيها. فقد نجحت البحرين في تطبيق وتنفيذ الكثير من تلك الأنظمة منها

التخطيط في عمليات الإنفاق والاستثمار التي يتم احتسابها من خلال ميزانية الدولة والتي أصبحت تضم جميع المجالات بشكل ينسجم مع برامج التنمية الاقتصادية والعمرانية التي شهدتها البلاد، وكذلك الاهتمام بالمرافق الحيوية. لذا يلاحظ أن هناك تصاعدا مستمرا في ميزانية الدولة، فبعد أن كانت عام ١٩٧١ تقدر بـ ٢٤ مليون دينار أصبحت في عام ١٩٧٢ حوالي ٢٦ مليون دينار ليزداد ذلك إلى ٣٢,٥ مليون دينار خلال عام ١٩٧٣، أما في عام ١٩٧٤ فقد أصبح ٨٨ مليون دينار ثم ارتفع ذلك المبلغ في عام ١٩٧٥ إلى ١٣٧ مليون دينار ثم في ١٩٧٧ وصل إلى ١٩١ مليون دينار^(٦٦) وهو في تزايد وتساعد مستمر. وإلى جانب الاهتمام بتنظيم ميزانية الدولة لجأت البحرين إلى اتباع الأنظمة الحديثة في القياس وذلك بالتحويل من نظام المقاييس إلى النظام المتري، وبعد أن كانت تستخدم الرطل (يساوي ٦ أونس) والرבע (تساوي ٤ أرطال) والمن (يساوي ١٤ رבע) والرבע تعادل (٢ كيلو جرام). استخدمت الأوزان المتريّة في المعاملات التجارية تماشيا مع متطلبات التنمية الاقتصادية والتي تعد واحدة من مظاهر التحديث في دول العالم وليست البحرين فحسب. إذ أصبح العالم يستخدم وحدة قياس موحدة، وبذلك أصبح النظام المتري هو الأساس الذي يعتمد عليه النظام الدولي للوزن والقياس واعتمد النظام الجديد على الكيلو جرام في الوزن وعلى المتر في قياس الأطوال وعلى اللتر في قياس الحجم كما أن البحرين تحولت إلى العملة العشرية والتي وحدتها (الفلس، والخمسة فلوس، العشرة فلوس، المائة فلس، والألف فلس) بعد أن كانت تعتمد سابقا الروبية الهندية التي لا يوجد ترابط بين فئاتها، فمثلا الروبية تساوي ١٦ أنة والتي تساوي ٦٤ بيعة والأنة ٤ بيزات^(٦٧). وبالتالي فإنها غير صحيحة وغير عادلة في التعامل المالي.

فضلا عن ذلك، فإن ثمة إجراءات اتخذت كان لها ارتباط وثيق بسياسة التحديث الاقتصادي يأتي في مقدمتها إصدار قانون بحرّة الوظائف في عام ١٩٧٩، والذي جاء نتيجة شعور الحكومة البحرينية بالمخاطر الناشئة عن استخدام العمالة الأجنبية، فحاولت معالجة

ذلك الوضع من خلال القوانين والتشريعات التي تحد من العمالة الوافدة الأجنبية^(٦٨). واتخذت الخطوات اللازمة لذلك الموضوع عندما قررت شركة نفط البحرين المحدودة (بابكو) إتاحة الفرصة للخريجين من المدارس الثانوية والكليات للعمل بها، وفي خطوة أولى أوفدت الشركة مبعوثاً للاجتماع بالطلبة البحرينيين الذين يدرسون في جامعة البترول والمعادن السعودية، وقد تابحت معهم حول أنظمة العمل والعوائد والامتيازات التي يحصل عليها الخريج المؤهل لدى الشركة، وكان لذلك الأمر أثر واضح في استجابة الطلبة^(٦٧).

والواقع أن الاهتمام بالقوى العاملة لكونها عصب التنمية وعقلها والقوة المحركة لها والدافعة إليها ثم المستفيدة من إنجازاتها^(٦٨). ولهذا فقد أخذت البحرين بالاهتمام في وضع برامج التنمية من حيث تقدير احتياجات المشاريع الاقتصادية من الأفراد ذوي المهارات والتخصصات في مدة زمنية واختيار أفضل السبل لتوفير تلك الاحتياجات^(٦٩). فالتنمية هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة لأبناء الشعب في ذلك البلد الذي ينشد التنمية والتحديث وضمان الرفاهية لهم، أي أنها تعني التحسن الجوهري في مستوى معيشة السكان وبناء اقتصاد قادر على إشباع حاجات المجتمع المتزايدة إلى أقصى حد ممكن من الإشباع وإقامة هيكل اقتصادي يوفر لكل مواطن ازدهار شخصيته وتفتح قدراته^(٧٠).

بالإضافة إلى ذلك، الاهتمام بالتدريب المهني وتفرع التعليم الثانوي والتطور في مناهج التربية والتعليم بما يفيد الجانب الاقتصادي، كذلك فإن قانون العمل البحريني الذي صدر عام ١٩٧٦ كانت له انعكاسات إيجابية اقتصادية واجتماعية، وقد أعطى ذلك القانون الأفضلية في التشغيل للعامل البحريني أولاً ثم العربي ثم الأجنبي^(٧١). ويبدو أن تشريع قانون العمل في البحرين يعد علامة بارزة في التشريع العمالي في منطقة الخليج العربي، وقد اهتم القانون بالعامل وظروف العمل التي يعمل بها وصحته، وهذا الأمر يحصل لأول مرة في البحرين. كما أن القانون ألزم صاحب العمل بتوفير الرعاية الصحية للعاملين، كما اهتم

أيضاً بالعمال العجزة وكيفية تشغيلهم، وتنظيم عملية تشغيل النساء والأحداث مراعاة لصحتهم^(٧٢).

وفي السياق ذاته، أعدت الحكومة البحرينية خطة خمسية لتدريب العمال البحرينيين ورفع كفاءتهم الفنية. واشترك في تلك المشروعات ثلاثة أطراف هي الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة العمل الدولية، وتنفيذا لهذه السياسة أجريت ثلاث دورات لهذا الغرض في عام ١٩٧٦^(٧٣). كما تم إنشاء ما يسمى بالمجلس الأعلى للخدمات العمالية في عام ١٩٧٩ م، والذي اختص برسم السياسة العامة للخدمات الاجتماعية على المستوى الوطني واقتراح المشروعات الاجتماعية العمالية المركزية ووسائل تمويلها، كذلك دراسة مشروعات الخدمات العمالية في نشأة القطاع الأهلي والعمل على تطويره على مستوى المنشأة وفي فروع النشاط الاقتصادي المختلفة، وإجراء البحوث والدراسات والإحصائيات الخاصة بذلك^(٧٤).

ويتضح مما سبق، أن البحرين حاولت الربط بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية وهذا شأن السياسة التحديثية أو الأنماط العالمية التي لا تفصل بين مجالات الحياة بل تضعها في صف واحد وتحاول من خلال الإجراءات التي تتخذها أن توفق وتربط بينها في سبيل تطوير البلاد واقتباس الأفكار الحديثة.

الخاتمة:

(١) اتضح من خلال البحث أن محاولات الإصلاح والتحديث في البحرين لها جذور تاريخية، إذ أنها تمتد إلى بدايات القرن العشرين، وقد تجسدت تلك المحاولات بمجموعة من الإجراءات التحديثية في المجالات المختلفة ويمكن عد ذلك التطور بداية لما حصل في البحرين من تحديث بعد عام ١٩٧١.

(٢) تبين من خلال الدراسة أن التحديث السياسي قد بدأ في عام ١٩٧٠، لكنه لم يكن بالقدر الذي حصل بعد الاستقلال، وقد تميز التحديث في عام ١٩٧١ بكونه شاملاً لكل مجالات الحياة السياسية التي كانت تركز على قاعدة أساسية في كل دولة تنشأ التحديث والتطور، وذلك من خلال إقرار دستور دقيق ينظم حياتها. وينظم اختصاصات جميع السلطات.

(٣) توصلت الدراسة إلى أن التحديث السياسي لم يقتصر على الجانب الداخلي فقط بل تعداه ليعالج شئون السياسة الخارجية وجعلها مواكبة لأسس العلاقات الدولية التي تنظم علاقاتها مع دول العالم الأخرى من خلال السياسة الخارجية التي أعلنت عنها وجعلتها أساساً للانطلاق نحو الخارج بما يحقق مصالحها السياسية والاقتصادية ويضمن استقلالها وسيادتها ويعبر عن طموحات شعبها في القضايا التي تخص الأمة العربية والعالم أجمع.

(٤) أظهر البحث نجاح الحكومة البحرينية في خطواتها الرامية إلى عدم الاعتماد على مصدر اقتصادي واحد بل اتساع دائرة الاقتصاد ليشمل قطاعات متعددة تستطيع جلب الموارد المالية اللازمة لإحياء وبناء المشاريع الخدمية والحيوية وكذلك المشاريع الإستراتيجية الكبرى التي اشتركت في بعضها مع دول الخليج العربي.

(٥) أثبتت الدراسة تميز السياسة الاقتصادية التحديثية بمعالجة جوانب عدة، ارتكزت أساساً على الجانب المالي وتشجيع الاستثمارات المصرفية واستقطاب المصارف

العالمية وتشجيعها على افتتاح فروع لها في البحرين في خطوة تميزت بها على دول المنطقة التي افتقرت لمثل المراكز المالية والتي جعلت من البحرين مركزا ماليا وتجاريا مهما في منطقة الخليج العربي الأمر الذي يعد نجاحا مميزا لسياسة التحديث الاقتصادي التي اتبعت فيها.

د. عماد جاسم حسن
جامعة ذي قار - كلية التربية
قسم التاريخ - العراق

الهوامش والمصادر

- ١- رضاء بوكراع. خصائص التحديث في المجتمعات النفطية والنظرية والاجتماعية في الإنسان والمجتمع في الخليج العربي. بحوث الندوة العلمية العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة. الكتاب الأول. ص ٣٥٠ - ٣٥٢ كذلك أنظر:
- William R. Polk and Richard L. Chambers. Beginning of Modernization in the Middle East, the 9th Century. The university of Chicago press, 1968, PP. 2-5
- ٢- هريبرت فيشر. أصول التاريخ الأوروبي الحديث من النهضة الأوروبية إلى الثروة الفرنسية. ترجمة زينب عصمت راشد وأحمد عبد الرحيم مصطفى. دار المعارف. القاهرة. ١٩٦٢. ص ٢٩ - ٥٥.
- 3- Robert K. Merton, Social theory and Social structure . New York, the free press. 1968. PP: 30.
- ٤- رياض جاسم الأسدي. سياسة التحديث في عمان ١٩٧٠ - ١٩٨١. دراسة تاريخية. أطروحة دكتوراة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب جامعة البصرة. ٢٠٠١، ص ١٣٩.
- ٥- محمد جواد رضا. المخاض الطويل من القبيلة إلى الدولة. مجلة المستقبل العربي. العدد ١٥٤. ص ٢٦.
- ٦- صلاح العقاد. معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢. ص ٤٣.
- ٧- محمد غانم الرميحي. الخليج ليس نفطا. / دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، الكويت. شركة كاظمة. ١٩٨٣. ص ٢٧ - ٢٨.

- ٨- مؤيد عاصي سلمان. السياسة البريطانية في البحرين ١٩١٩-١٩٣٣. رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب. جامعة البصرة. ١٩٩٧. ص ٧٨.
- ٩- د. علي أبا حسين. مقتطفات من تاريخ الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة (١). مجلة الوثيقة. مركز الوثائق التاريخية. البحرين. العدد ٤٣. ٢٠٠٣. ص ١٢٠.
- ١٠- قدري قلعجي. الخليج العربي بحر الأساطير. بيروت ط ٢، ١٩٩٢، ص ١٥٧.
- ١١- إبراهيم خلف العبيدي. الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤-١٩٧١، مطبعة الأندلس. بغداد ١٩٧٦. ص ١٠٣.
- ١٢- عادل الطباطبائي. السلطة التشريعية في دول الخليج العربي- نشأتها. تطورها. العوامل المؤثرة فيها. الكويت ١٩٧٥. ص ١١٥.
- 13- Mohammad. T. Sadik and William Sanvely. Bahrain. Qatar, and the United Arab Emarat. Colonial past, present problems and future prospects. London. PP. 129-130.
- ١٤- سجل العالم العربي. وثائق- أحداث- آراء سياسية. بيروت. دار الأبحاث والنشر. ١٩٧٠. ص ٩٦.
- ١٥- إبراهيم خلف العبيدي. المصدر السابق. ص ١١٩.
- ١٦- محمد جاسم محمد. النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج والجزيرة العربية. منشورات مركز دراسات الخليج العربي. جامعة البصرة. شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية. السلسلة الخاصة (٧٧). ١٩٨٤. ص ١٥٧.
- ١٧- أمل إبراهيم الزباني. البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي. ١٩٧٧، ص ٥٧.

- ١٨ - محمد جاسم محمد. المصدر السابق. ص ١٥٧.
- ١٩ - أمل إبراهيم الزباني. المصدر السابق. ص ٥٧.
- ٢٠ - محمد حسن العيدروس. العلاقات العربية الإيرانية ١٩٢١ - ١٩٧١. منشورات دار السلاسل، الكويت ١٩٥٨. ص ٤٠٨.

21- Arthars. Banks and other Editors. Political. Hand book of the word. 1975. PP. 24 .

- ٢٢ - علي أبا حسين. مسيرة الخير والعطاء في البحرين. المنامة. المؤسسة العربية للطباعة والنشر. ١٩٩٣. ص ٥٤.
- ٢٣ - محمد جاسم محمد. المصدر السابق. ص ١٦٥.
- ٢٤ - سجل العالم العربي لعام ١٩٧٢، ص ٢٩٨٢.
- ٢٥ - سجل العالم العربي لعام ١٩٧٣، ص ٧٠٨.
- ٢٦ - محمد جاسم محمد. المصدر السابق. ص ١٦١.

27- Keely, J.B., Arabia, the Gulf and the west. PP. 184 .

- ٢٨ - محمد علي الداود. الخليج العربي والعمل العربي المشترك. منشورات مركز دراسات الخليج العربي. جامعة البصرة. ١٩٨٠. ص ١٦٥ - ١٦٦.
- ٢٩ - سجل العالم العربي لعام ١٩٧٣، ص ١٥٣٣.
- ٣٠ - المصدر نفسه. ص ١٥٣٤.
- ٣١ - المصدر نفسه. ص ١٥٣٥.
- ٣٢ - المصدر نفسه. ص ١٥٣٤.

- ٣٣- لا يود الباحث الخوض في تفاصيل تلك الأسباب لكونها خارج نطاق البحث.
- ٣٤- جمال زكريا قاسم. تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. المجلد الخامس. دول الخليج العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال والانسحاب البريطاني إلى غزو الكويت ١٩٧١-١٩٩١، دار الفكر العربي. ٢٠٠١. ص ٢٩٥.
- ٣٥- سجل العالم العربي لعام ١٩٧٥. ص ١٥٤٦.
- ٣٦- للتعرف بشكل مفصل على تلك المؤسسات ينظر عماد جاسم حسن. العلاقات البحرينية الخليجية ١٩٧١-١٩٨١ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التربية، جامعة البصرة ٢٠٠٩.
- ٣٧- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ومسييرة بناء البحرين، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص ٣٤.
- ٣٨- نجيب عيسى. نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي. معهد الإنماء العربي. الدراسات الاقتصادية. لبنان. ص ٨٠.
- ٣٩- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد علي محمد عبد ناجي، مستقبل التعاون الاقتصادي الخليجي في مجال الملاحة والنقل البحري، الكويت. ص ٤١٤.
- ٤٠- محمد علي الداود. المصدر السابق. ص ١٦٩.
- ٤١- البحرين اليوم. العدد ٣٥٤ في ٣ مارس ١٩٧٦، ص ٧٠٦.
- ٤٢- وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام ١٩٨٠، ص ٥٠٢.
- ٤٣- الأضواء. البحرين. العدد ٧٣٥ في ١ مارس ١٩٨٠.
- ٤٤- الجريدة الرسمية. البحرين. العدد ١٤٠٨ في ٦ أكتوبر ١٩٨٠.

- ٤٥ - وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام. ١٩٧٩. ص ٦٠٤.
- ٤٦ - صدى الأسبوع. البحرين. العدد ٧٤٣ في ١١ سبتمبر ١٩٧٩.
- 47- Keely, J.B., Arabia, the Gulf and the West, PP. 181
- ٤٨ - محمد هاشم خواجكية. التكامل الاقتصادي في الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. الكويت، ١٩٧٨، ص ٢٦٢.
- ٤٩ - سلمى عدنان محمد. أقطار الخليج العربي - حقائق وأرقام، الكتاب السنوي الثاني. مركز دراسات الخليج العربي. ص ٣٧٤.
- ٥٠ - محمد هاشم خواجكية. المصدر السابق. ص ٢٦٢.
- ٥١ - سلمى عدنان محمد. المصدر السابق. ص ٣٧٦.
- ٥٢ - المصدر نفسه. ص ٣٧٧.
- ٥٣ - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٢. ١٩٧٥. اليوميات، ص ٢٤٨.
- ٥٤ - سلمى عدنان محمد. أقطار الخليج العربي. حقائق وأرقام. الكتاب السنوي الأول ١٩٧٨. ص ١٦٥.
- ٥٥ - سلمى عدنان محمد. الكتاب السنوي الثاني. ص ٣٧٧.
- ٥٦ - وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام ١٩٧٦. ص ٢٧٩.
- ٥٧ - مجلة المواقف. البحرين. العدد ١٣٤ في ١٤ يونيو ١٩٧٦. ص ٤.
- ٥٨ - أحمد عبد القادر ملخص، مجلس التعاون لدول الخليج العربي. دراسة سياسية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي. جامعة البصرة. ١٩٨٦. ص ٢٧.

- ٥٩- سجل العالم العربي لعام ١٩٧٣. ص ٧١٨.
- ٦٠- وثائق الخليج العربي والجزيرة العربية لعام ١٩٧٥. ص ٥٠٦.
- ٦١- مركز البحوث والمعلومات. تقرير رقم ٢٧، ١٩٧٩، ص ١٣.
- ٦٢- مجلة الحوادث. بيروت. العدد ١١١٦ في ٢٤ مارس ١٩٧٨.
- ٦٣- وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام ١٩٧٨. ص ٤٤٧.
- ٦٤- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. العدد ٢٠. الوثائق. ص ١٩٥.
- 65- Mustafa Jundia. Editor , Assistant Editor. Kathrine MCM. Enemy Banks of the Arab World. PP. 10.
- 66- Indar Jit Rikhye. Gulf security Quest for regional cooperation. A report of the International peace academy report No. 22. New York. 1985. PP. 12 .
- ٦٧- مجلة المواقف، البحرين العدد ١١٧ في ١٦ فبراير ١٩٧٦، كذلك البحرين اليوم. العدد ٣٩٧ في ١٩٧٧. ص ٤.
- ٦٨- البحرين اليوم. العدد ٤٠٠ في ٩ فبراير ١٩٧٧. ص ١٤.
- ٦٩- وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام ١٩٧٩. ص ٦٣١.
- ٧٠- مجلة المواقف، العدد ١٢٩، في ١٠ مايو ١٩٧٦، ص ١١.
- ٧١- أحمد فؤاد نجيب. تنمية الموارد البشرية، التخطيط والسياسات والأجهزة، مركز البحوث الإدارية. القاهرة. ١٩٧٢، ص ١٢.
- ٧٢- شارل بتلهيم. التخطيط والتنمية. ترجمة إسماعيل صبري. دار المعارف. القاهرة. ص ٧٠.

- ٧٣- صبري فارس الهيني. الخليج العربي. دراسة في الجغرافية السياسية. دار الرشيد للنشر. ١٩٨١. ص ٢١٩.
- ٧٤- مجلة المواقف. العدد ٢٠٦ في ٣١ كانون الأول ١٩٧٩.
- ٧٥- وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام ١٩٧٦، ص ٢٩٦.
- ٧٦- البحرين اليوم، العدد ٣٦٤ في ١٢ مايو ١٩٧٦. ص ١٩.
- ٧٧- وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام ١٩٧٩. ص ٦١٨.